بأن شكل الديمقراطية التي وصلت إلى حد الليبرالية الفوضوية داخل ' فتح' والساحة الفلسطينية، يجب أن يُعاد النظر [فيها] على أساس الميثاق الوطني»(١٣).

والحقيقة، لقد اتسعت دائرة التأييد للحدث داخل «فتح» في مرحلته الأولى، التي امتدت من التاسع من أيار (مايو) ١٩٨٣ حتى التاسع والعشرين منه، إلا ان نمو هذا التأييد توقف في ذلك التاريخ عندما اتخذ التمرد شكلاً عسكرياً تجلى في عدد من الاشتباكات المسلحة، وفي الاستيلاء على مراكز «فتح» الادارية في دمشق عنوة، وبقوة السلاح، وعلى مرأى من السلطة السورية، وبتسهيلات من اجهزتها، وذلك بحجة إلغاء سيطرة قيادة الحركة عليها. وعلى الرغم من تأكيدات قادة التمرد، خلال المرحلة الأولى، انهم دعاة إصلاح ودعاة إعادة الثورة إلى مسارها الصحيح، والقول ان القضية هي قضية مبادئ والخلاف يتركز على اسلوب العمل السياسي والتنظيمي(١٤). فقد جاءت الاشتباكات الداخلية المسلحة هذه لتضع حداً لذلك، ولتفتح صفحة جديدة من الاقتتالات الداخلية الدامية التي ترافقت مع عدم الالتزام بالأطر الشرعية. فعندما دعا امين سر المجلس الثوري لـ«فتح» كافة أعضائه إلى الاجتماع بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٣، رفض بعض الاعضاء ـ وهم ممن شاركوا في التمرد ـ الدعوة، كما رفضوا قرارات اللجنة المركزية التي نصت على وضع بعض قادة التمرد وضباطه تحت امرة القائد العام مباشرة.

وبذلك الرفض انتقلت الأمور الى مرحلة التأزيم والحسم العسكري، وصولاً إلى القطيعة الكاملة مع الأطر الشرعية. ولتحقيق مأربهم هذا، إستفاد المتمردون من موقفي النظامين، السوري الذي وفر لهم الحماية والمساندة الأمنية، والليبي الذي وفر لهم التمويل. وعلى هذا الصعيد، أعلن النظام الليبي أنه وضع كافة امكاناته العسكرية والسياسية والمالية بتصرف التحرك الداخلي في «فتح» منذ لحظته الأولى. ووقف النظام السوري إلى جانبهم، صراحة، عندما أعلن ان اصلاح ذات البين داخل صفوف «فتح» يقتضي توزيع المهام وإقتسام المؤسسات، مناصفة، بين المتمردين وقيادة «فتح».

وفي اعقاب موقفه هذا، أقدم النظام السوري على سابقة خطيرة تجلت بابعاد ياسر عرفات عن الأراضي السورية بتاريخ ٢٤/٦/١٩٨٣، وبشن حملات تفتيش في مكاتب «فتح» وحملات اعتقال طالت كوادرها في الأراضي السورية. كذلك، عمل على تشجيع المتمردين، وحلفائهم من الفصائل الأخرى، للبدء بتأسيس قيادة بديلة وحسم الموقف، عسكرياً، في البقاع.

وحول هذه المسألة، لم يخف قادة التمرد حقيقة ما جرى، بل جهروا، صراحة، بانهم هم الذين بدأوا الاشتباكات في منطقة البقاع اللبنانية. فقد صرح الياس شوفاني، الذي صار، فيما بعد، عضواً في القيادة المؤقتة للمنشقين، بـ «اننا كنا المبادرين في الاشتباكات في البقاع. [وقد] أقدمنا على هذه الخطوة لاجبار أنصار عرفات على التراجع عن مواقعهم، ومنعهم من إغلاق الطرق وإقامة الحواجز»(١٥).

وما كاد ينتهي العام ١٩٨٣، حتى جاءت تصريحات قادة التمرد لتؤكد ان قيادة عرفات واللجنة المركزية لـ«فتح» قد انتهت، وان «... حركة ' فتح' ستدعو إلى عقد مؤتمر عام وإلى تشكيل قيادة جديدة للحركة، سواء وافق رئيس اللجنة التنفيذية على ذلك أم لم يوافق»(١٦).

كما تمت المناداة بضرورة إيجاد «البديل القيادي» وتشكيل قيادة جديدة تتألف من قادة المتمردين ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني آنذاك، خالد الفاهوم، وبقية المنظمات